الأمم المتحدة S/PV.4912

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩١٢**
الأربعاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-24220 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيرجي رود-لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود-لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيرجي رود-لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام.

أعطيه الكلمة الآن.

السيد رود-لارسن (تكلم بالانكليزية): في إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر، أعربت عن التفاؤل الحذر، مستشهدا في ذلك بسنوح فرصة وإن كانت ضيقة لاستئناف عملية السلام. والفرصة هذه - التي برزت أساسا بإعلان كلا الطرفين استعدادهما للتحدث مع بعض - لا تزال مفتوحة. ففي الأسابيع الماضية، التقى مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون بارزون. ونأمل أن يتم اللقاء الأول بين رئيسي الوزراء، السيد قريع، والسيد شارون، في أقرب فرصة.

وإذا التقيا بالفعل، كما نتوقع، فقد نشهد الإعداد لإجراءات شجاعة ننادي بها منذ وقت طويل - وهي إجراءات يمكن أن تسمح لنا أخيرا بالسير نحو السلام كما تتصوره خريطة طريق المجموعة الرباعية ويؤيده قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وقد سبق للسيد شارون أن أعلن عن الإعداد لخطوة شجاعة يمكن أن تعيد بناء الثقة المطلوبة بين الطرفين من أجل الوفاء بجميع متطلباتهما بموجب خريطة الطريق. ففي وقت سابق من هذا الشهر أعلن أنه سيسحب الجيش الإسرائيلي والمستوطنات من قطاع غزة، التي تسيطر فيها على ٤٠ في المائة من الأراضي. ولم تتوفر لدى أي رئيس وزراء إسرائيلي سابق الجرأة والرؤية ليقول إنه سيرحِّل المستوطنين - وهو ما يدعو إليه المجتمع الدولي منذ زمن طويل - وليبادر بخطة لتنفيذ ذلك. وينبغي للجميع أن يرحبوا بهذه الخطوة المقترحة.

ولقد فعل ذلك رئيس الوزراء قريع مؤخرا بعد اجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك، حيث قال إنه سيقبلها كخطوة أولى نحو انسحاب أوسع. وأدلى ببيانات تأييد مماثلة زملاؤنا في المجموعة الرباعية ودول أخرى أعضاء مشتركة في محاولة لتحقيق السلام في المنطقة. ولكن، وكما قال الأمين العام بعد إعلان شارون، يجب أن يُنظر إلى الانسحاب من غزة باعتباره خطوة أولى. ويجب القيام بها في إطار خريطة الطريق وكجزء من مشاركة تعاونية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. ونحن نتوقع أن نستمع قريبا إلى المزيد، من حيث التنفيذ، بشأن خطة شارون.

ولقد مهد ذلك الإعلان الطريق لثلاثة سيناريوهات محتملة في الأشهر المقبلة. أحدها استئناف عملية سلام نشطة، مع إعادة الارتباط بين إسرائيل والعديد من شركائها

العرب. والثاني هو انسحاب إسرائيلي أحادي من أجزاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدءاً بغزة، ولكن ليس كجزء من عملية أو إعادة ارتباط. ويتركز السيناريو الثالث على عجز الطرفين عن تطبيق ذلك الانسحاب، وهو ما سيُبقي على الوضع الراهن، مع كل العنف والبؤس المقترنين به. ويمكن لذلك أن يفضي إلى التآكل السريع للسلطة الفلسطينية وأن يتزايد معه الاضطراب والفوضى وربما حتى حكم العصابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيتعارض هذا السيناريو بشدة مع المصالح الفلسطينية والإسرائيلية ويمكن من يكون عنصرا لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

إن الخيار الوحيد الطويل الأمد القابل للتطبيق لكلا الطرفين هو الأول – استئناف عملية السلام. فإذا انخرط الطرفان في العمل بحسن نية واسترشدا بتوجيه من المجتمع الدولي تحت إشراف المجموعة الرباعية سيتسنى إحراز تقدم حقيقي. وقد تفضي البدائل إلى عواقب سلبية ومفجعة.

لقد قيل الكثير جدا عن الطابع الأحادي المحتمل لهذا التحرك. فمن غير المرجح، من الناحية العملية، أن يحدث انسحاب منظم لآلاف المستوطنين من قطاع غزة بدون تعاون من السلطة الفلسطينية ومساعدة المجتمع الدولي. فبدون مثل هذا التعاون وهذه المساعدة قد يعزز الانسحاب بسهولة أشد العناصر تطرفا ويضعف السلطة الفلسطينية بشكل أكبر ويفضي في نهاية المطاف إلى المزيد من العنف.

ومن هذا المنطلق، فإن عبارة ”الانسحاب الأحادي“ لا مغزى لها، لأنه لا يمكن لمثل هذا الانسحاب أن يحدث في فراغ. فمن الناحية العملية، لا بد من التفاوض على الانسحاب بين الجانبين أو عبر طرف ثالث. وذلك ما حدث فيما أُطلق عليه انسحاب إسرائيل الأحادي من جنوب لبنان، الذي تفاوضت عليه الأمم المتحدة في الواقع تحت إشراف مجلس الأمن.

وينبغي تقديم مثل هذا التعاون والمساعدة بسرور. فإذا شكّل ترحيل المستوطنين من قطاع غزة انسحابا حقيقيا، فينبغي دعمه باعتباره إجراء جريئا لبناء الثقة وخطوة أولى نحو تلبية نداءات الأمم المتحدة لحكومة إسرائيل بإنهاء احتلالها، وهو ما يدعو إليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وهذه النظرة الإيجابية الحذرة للحالة تكدرها سحب الواقع القاتم الذي يواجهه الفلسطينيون والإسرائيليون معا. فنحن مازلنا في مأزق يتسم باستمرار العنف والافتقار إلى تقدم بناء في خريطة الطريق، حيث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي متخندقاً بقوة مع قدر قليل من التحرك الفلسطيني الملموس بشأن الإصلاح.

وللأسف، جاء إعلان الانسحاب من غزة في إطار تزايد العنف مؤخرا الذي أفضى إلى المزيد من إراقة الدماء وإزهاق الأرواح والبؤس. فمنذ آخر إحاطة إعلامية بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير، لقي ١١ إسرائيليا و ٦٥ فلسطينيا حتفهم، بمن فيهم ثمانية قصّر على الأقل. وأصيب ٣٠٥ فلسطينيين و ٥٨ إسرائيليا على الأقل بجراح. وبذلك يصل عدد القتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٩٢٥ إسرائيليا و٣ ١٦٥ فلسطينيا.

وما فتئ الكثير من الإجراءات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة مركّزا في قطاع غزة. وحصل العديد من عمليات قتل الفلسطينيين خلال غارتين – واحدة في كانون الثاني/يناير والأخرى في الأسبوع الماضي. وقتل ٢٤ فلسطينيا خلال تبادل إطلاق النار في هاتين الغارتين. وبالإضافة إلى ذلك، أدت سلسلة من الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية في منطقة رفح المجاورة للحدود المصرية إلى تشريد ما يقرب من ٦٠٠ شخص من ديارهم من خلال عمليات هدم المنازل. مجمل القول، إن ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص فقدوا ديارهم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وتؤكد النتائج المفجعة لتلك الأحداث على أهمية أن تتخذ الأطراف خطوات عاجلة للعودة إلى طاولة المفاوضات بغية إنهاء أعمال العنف تلك. إننا ندعو حكومة إسرائيل إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي في حماية المدنيين. ونطالب السلطة الفلسطينية بأن تضمن ضمانا تاما ألا يحصل سوى الأشخاص المأذون لهم في سياق قوات أمنية محددة على الأسلحة وألا يسمح إلا لهم باستخدامها، تمشيا مع قانون ذلك الكيان.

وأشعر بالأسف إذ أبلغ بأنه، خلال فترة الاستعراض الحالية، انهار الانخفاض النسبي للهجمات الإرهابية في ٢٩ كانون الثاني/يناير بوقوع تفجير انتحاري في القدس أدى إلى مقتل ١١ شخصا وإصابة ٥٠ شخصا على الأقل بجراح. ولا بد أن نؤكد من جديد شجبنا المطلق للإرهاب. ولا يوجد سبب يمكنه أن يبرر تلك الجرائم البشعة. ونحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ الخطوات الضرورية لتقديم الذين يخططون وييسرون وينفذون تلك الهجمات للعدالة.

وفي سياق هذا العنف المستمر والإرهاب، نشيد بالحكومة المصرية على جهودها المستمرة الدؤوبة لضمان التوصل إلى وقف لإطلاق النار بالعمل مع السلطة الفلسطينية ومختلف الجماعات الفلسطينية ومع إسرائيل. وبالرغم من أنه لم يجر التوصل إلى اتفاق بعد، فإن الجهود مستمرة – وهي جهود نأمل أن تفضي قريبا إلى وقف تام ودائم لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن الصراع يوقع خسائر في أرواح سكان المنطقة بطرائق أخرى غير العنف. فالحالة الإنسانية تبقى خطيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعوق عمليات الإغلاق المستمرة والعمليات العسكرية الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني والنشاط الاجتماعي كما أنها تعرض الشعب الفلسطيني لتحمل إهانات يومية. وما زالت الحالة الاقتصادية فقيرة جدا، مع ارتفاع معدل البطالة وتفشي الفقر.

مع ذلك، ووفقا للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ووزارة المالية الفلسطينية، حقق اقتصاد الضفة الغربية استقرارا في عام ٢٠٠٣. ويعزى ذلك جزئيا إلى تخفيف أقسى تدابير الإغلاق – لا سيما حظر التجول – مقترنا بتطوير السكان الفلسطينيين لآليات للتكيف. ووفقا لتلك المؤسسات، فقد حقق اقتصاد الضفة الغربية نسبة نمو بلغت ٤,٥ في المائة في العام الماضي، مع مكسب متزامن في فرص العمل.

وبينما قد يبدو ذلك واعدا، لا بد أن نحذر من أنه يأتي في سياق اقتصاد سبق أن انكمش بشكل خطير. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا النمو يساوي تقريبا معدل النمو السكاني، مما يعني أن نصيب الفرد الواحد من الدخل يبقى ثابتا. بيد أن استقرار الاقتصاد يؤكد على أنه، إذا جرى تخفيف عمليات الإغلاق كجزء من عملية للسلام، يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يبدأ في الانتعاش.

وحتى مع بعض علامات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن المبلغ الذي يربو على بليون دولار الذي يقدمه المانحون كل عام لا بد أن يستخدم أيضا بشكل أساسي لدعم الميزانية وللإغاثة الإنسانية. ويؤدي الإحباط بين المانحين حيال تحويل المعونة الإنمائية إلى الاحتياجات الإنسانية، مقترنا بعمليات التعويق اليومية تقريبا التي تسببها التدابير الأمنية الإسرائيلية لإيصال المساعدة الإنسانية، إلى أن يقلل بعض المانحين أو يقلصوا برامجهم للتمويل.

إن هذا الاستتراف للأموال المقدمة للسلطة الفلسطينية تركها على حافة الإفلاس – وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى كارثة، لأن الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية تشكل إحدى الوسائل القليلة لدعم الأسر الفلسطينية. وإن الإفلاس والفوضى الناجمة عنه في أعقاب ذلك الانهيار سيجعلان تسوية الصراع أشد صعوبة بشكل غير محدود، وسيقويان أيدي الذين يستخدمون أعمال العنف

لتحقيق مآربهم. ولا يمكن مساعدة إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وتنميته إلا برفع سياسة الإغلاق، بالاقتران بمواصلة الالتزام من المانحين. بيد أنه لا يمكن أن تقوم تلك التنمية على أساس سليم إلا إذا استمرت السلطة الفلسطينية في اتخاذ خطوات واسعة في إصلاح الطريقة التي تدير بها أعمالها ووفرت مجالا للمجتمع المدني كي يزدهر.

إن مجال الأمن مجال حيوي بشكل خاص. ففي الأسبوع الماضي وافقت حكومة السلطة الفلسطينية على قرار بتوجيه رواتب موظفي الأمن الفلسطينيين مباشرة إلى ودائع مصرفية، مما سيساعد على جعل نظام الدفع منظما وشفافا. ومن الأهمية القصوى أن ينفذ ذلك القرار دون تأخير. وأيضا، تبذل جهود مستمرة للتغلب على العوائق أمام توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتفرقة في سياق واحد تحت سلطة رئيس الوزراء. وينبغي لنا جميعا أن ندعم ذلك الهدف، الذي ما فتئ السيد قريع يسعى إليه بكل اجتهاد.

وما زالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه صعوبات مالية. وأدى ازدياد الطلب على موارد الوكالة بسبب الحالة الإنسانية، بالإضافة إلى انخفاض الدعم المقدم لها، إلى أزمة مالية ستفضي إلى تقليص الدعم الذي يقدم للاجئين الفلسطينيين. وقد تلقت أونروا أقل من نصف مبلغ ١٩٦ مليون دولار الذي طلبته في العام الماضي لإطعام حوالي ١.١ مليون فلسطيني، وإعادة بناء الملاجئ التي هُدمت، وتوفير فرص العمل وتقديم الخدمات الصحية الطارئة، بما في ذلك العلاج النفسي للأطفال المصابين بالصدمة. إن تلك الخدمات الطارئة يعتمد عليها سكان يربو عددهم على ١,٥ مليون لاجئ. وقد وجهت أونروا مؤخراً نداء جديداً للحصول على مبلغ ١٩٣ مليون دولار لتغطية نفقات عام ٢٠٠٤، ويحدونا الأمل أن يستجيب المجتمع الدولي بسخاء بالنظر إلى الاحتياجات الملحة ميدانياً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكِّر مجلس الأمن بأن الأمم المتحدة، من خلال الأونروا، تضطلع بالجزء الأكبر من الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاع غزة.

إن استمرار بناء الحاجز على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك حول القدس، يلقي ظلالاً قاتمة على التطورات الإيجابية التي أشرت إليها آنفاً. وكما ذكر الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي:

> ”وفي خضم عملية خريطة الطريق، حيث ينبغي لكل طرف إبداء بوادر حسن النية المفضية إلى بناء الثقة، لا يُرى، في هذا الصدد، تشييد الحاجز بالضفة الغربية سوى أنه تصرف يفضي إلى حد بعيد إلى عكس النتيجة المرجوة“. (A/ES-10/248، الفقرة ٢٩)

وتبرز هذه المجموعة من السلبيات، بالإضافة إلى الإعلان الإيجابي من جانب السيد شارون بشأن الانسحاب من قطاع غزة، أهمية استئناف عملية السلام من خلال خريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية. ويجب أن نتأكد من أن إحياءها لن يواجه مصير المحاولة الأولى لتنفيذ خريطة الطريق. ففي حزيران/يونيه الماضي، تم التخلي عن المبدأ الأساسي للترادف، وتعثرت على الفور سلسلة من الخطوات الصغيرة.

ولكن الأطراف يجب أن تغتنم الآن الفرصة التي يتيحها احتمال استئناف عملية السلام استناداً إلى مبادرة الانسحاب من غزة. ويتعين على زعماء الشعبين إعادة الالتزام بالسلام وبدء العمل من أجل الوفاء بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق. وعليهم أن يفهموا أنه ليست هناك خطة بديلة في الأفق يمكن أن تعفيهم من مسؤولية اتخاذ خطوات صعبة وضرورية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تعود المجموعة الرباعية إلى المشاركة مع الأطراف وأن تُنَشِّط جهودها. وقد أظهر الطرفان أنه لا يمكنهما وحدهما إقرار السلام. فلا توجد ثقة كبيرة بينهما للعمل معاً على نحو فعال بدون مساعدة دولية. إلا أنه لا حاجة بهما إلى العمل وحدهما. فخريطة الطريق توفر لهما الإرشاد إلى طريق السلام الذي يدعمه مجتمع دولي متحد تمثله المجموعة الرباعية.

وفي غضون هذه الفترة اتفقت حكومة إسرائيل وحزب الله، من خلال وساطة ألمانية، على عملية هامة لتبادل الأسرى. ونهنئ جمهورية ألمانيا الاتحادية على ما بذلته من جهود دؤوبة للوساطة في التوصل إلى هذا التفاهم الإنساني.

وقد أشرنا بمزيد من القلق في إحاطتنا السابقة لمجلس الأمن (انظر S/PV.4895) إلى اكتشاف أجهزة متفجرة كان حزب الله قد زرعها من جديد على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. ويمثل هذا التطور انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ويشكل خطراً على الأرواح. ويمكن أن ينطوي على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وندعو الحكومة اللبنانية إلى بسط سيطرتها الكاملة على جنوب لبنان لكفالة أن يسود السلام والأمن الدوليان. وقد كان الهجوم الذي شنه حزب الله يوم ١٩ كانون الثاني/يناير على جرافة لجيش الدفاع الإسرائيلي تحاول إزالة أحد هذه الأجهزة تصعيداً يؤسف له أشد الأسف ولا مبرر له، قتل جندياً وأصاب آخر. كما كان من دواعي الأسف الهجوم الجوي الذي شنه جيش الدفاع الإسرائيلي على مواقع حزب الله في جنوب لبنان في أعقاب ذلك، والذي لم يسفر عن إصابة أحد.

ولا تزال عمليات تحليق الطيران الإسرائيلي فوق الأراضي اللبنانية مستمرة منذ تقديم الإحاطة الإعلامية السابقة لمجلس الأمن، على الرغم من النداءات الكثيرة لوقفها. وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة) خلال الفترة التي يشملها التقرير انتهاكات جوية إسرائيلية في ستة أيام مختلفة على الأقل، وإطلاق النيران المضادة للطائرات من جانب حزب الله في مناسبتين على الأقل. وارتكاب انتهاك لا يبرر ارتكاب انتهاك آخر، بيد أني أود التشديد على الاختلاف بين التحليق الفوقي وبين الأعمال التي تشكل خطراً واضحاً على الأرواح.

ويتيح غياب سلطة الحكم الضرورية عن جنوب لبنان للجماعات التي لا تشاطر الحكومة اللبنانية رغبتها في السلام القيام بأعمال تعرض الأمن للخطر في أرجاء المنطقة. وأريد التشديد مجددا بقوة على مناشدة كل من الأمين العام ومجلس الأمن لحكومة لبنان أن تمارس سيطرتها على جميع المناطق في جنوب لبنان من خلال إجراءات لقوات الأمن المشتركة والجيش اللبناني. وأود أن أعيد هنا عبارات الأمين العام في تقريره السابق إلى المجلس عن القوة، في الشهر الماضي: ”وأحث كذلك الحكومة [اللبنانية] على ضبط استعمال القوة في مجموع الأراضي اللبنانية، وعلى منع أي هجمات تنفذ عبر الخط الأزرق“ (S/2004/50، الفقرة ٢٨).

وستواصل البعثة في الوقت ذاته المساهمة في إعادة السلام والأمن من خلال مراقبة التطورات في منطقة عملها ورصدها والإبلاغ عنها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على أداء ضباط القوة وجنودها لعملهم دائماً على نحو رائع يتسم بالشجاعة. فهم يخدمون قضية السلام بامتياز تحت ظروف شاقة كثيراً ما تتسم بالخطر. وقد ارتقوا إلى مستوى كل التحديات طيلة عامين ونصف تحت قيادة اللواء لاليت تيواري المتسمة بالإصرار. ويوم السبت الماضي سلم اللواء

تيواري قيادة القوة إلى اللواء بلغريني. وأتوجه بالشكر للواء تيواري، ذلك الجندي الممتاز الذي حافظ على أفضل تقاليد الأمم المتحدة في العمل الدائب من أجل تحقيق السلام.

وقد ظلت الحالة هادئة في الجولان منذ تقريرنا السابق وهي تصلح نموذجاً للكيفية التي يمكن بها لجميع الأطراف في نهاية المطاف أن تمارس ضبط النفس وتعمل على حل خلافاتها من خلال القنوات الدبلوماسية. ومن الأمور المشجعة العرض الذي قدمه الرئيس الأسد مؤخرا باستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل. ونؤمن بأن مما يصب في مصلحة السلام أن تستجيب إسرائيل بالقبول لهذه اليد الممدودة. وأرجو مخلصاً أن يغتنم كلا الطرفين هذه الفرصة للتوصل إلى اتفاق للسلام، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وها قد سنحت للطرفين فرصة أخرى لإحلال السلام. وأمام المجتمع الدولي فرصة أخرى لإنجاح عملية خارطة الطريق. وجدير بنا أن نفعل كل ما في وسعنا للاستفادة بهاتين الفرصتين. فقد دأبنا على مطالبة الطرفين من هذا المنتدى وغيره بأن يتخذا خطوات جريئة وأن يبنيا بناء الثقة وأن ينعشا عملية السلام. وفي الانسحاب الإسرائيلي من غزة بوادر خطوة من هذا القبيل. ونترقب بلهفة تفاصيل هذا الانسحاب وجدوله الزمني ونحث الفلسطينيين على مبادلة هذه الخطة بتدابير مجدية لبناء الثقة من جانبهم، وحتماً في مجال الأمن.

ولا بد من اتخاذ هذه الإجراءات بحرص، ولكن أيضا بشيء من العجلة. فلا يجوز السماح للحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتدهور أكثر من ذلك. والسكان في كلا الجانبين جديرون بالتخلص من العنف والإرهاب والخوف والمضايقة. وينبغي أن يوجههم قادتهم دون إبطاء أو شروط مسبقة، تمشياً مع خارطة الطريق، وبمساعدة من المجتمع الدولي، إلى سلام عادل دائم شامل يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وإذ ندلف إلى فترة زمنية يمكن أن تكون دينامية ولكنها مع ذلك يحتمل أن تكون مثيرة للارتباك، أود أن أذكّر أعضاء المجلس وهم يقومون بتحليل الأحداث والبيانات، بما قاله شيشرون ذات مرة في رسالة إلى صديق:

”والثبات الذي لا يتغير على موقف لا يعد قط فضيلة في عظماء الساسة. فكما أن في البحر يعدّ الفرار أمام العاصفة من قبيل الإبحار الجيد حتى لو لم تستطع السفينة الوصول إلى المرفأ؛ أما إن استطاعت الوصول إلى المرفأ بتغيير وجهتها فلن يغامر إلا أحمق بأن تغرق السفينة تشبثاً بالمسار الأصلي بدلاً من تغييره وبلوغ مقصدها رغم ذلك. وبالمثل، مع أننا جميعاً بوصفنا ساسة ينبغي أن نضع نصب أعيننا هدف السلام مع الشرف ... فإن مقصدنا، وليس كلامنا، هو الذي يجب أن يبقى دائماً دون تغيير“.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد رود-لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.